السياسة الديغولية(*) تجاه الجزائر بين الأمس واليوم

د/ لزهر بديدة

قسم التاريخ ـ جامعة الجزائر 02- أبو القاسم سعد الله

الملخص/

تبنى التيار الديغولي- الذي وضع بصماته المميزة في الحياة السياسية الفرنسية، منذ أربعينات القرن العشرين وإلى اليوم-، رؤية خاصة به عندما تعلق الأمر بالعلاقة التي تربط فرنسا والفرنسيين بالجزائر والجزائريين، هذه الرؤية يمكن تقسيمها إلى مرحلتين، قبل وبعد استرجاع السيادة الوطنية، ففي المرحلة الأولى، كان سعي ديغول وتياره هو المحافظة على أرض الجزائر وشعبها تابعين للسيادة الفرنسية، مستعملا مختلف الأساليب العسكرية والسياسية لتحقيق هذا المبتغى، وعندما لم تنجح هذه المحاولات في الحفاظ على الجزائر تحت وصاية فرنسا، وتمكن جبهة التحرير الوطني من استرجاع السيادة الوطنية صيف سنة 1962، انتقلت الديغولية إلى تطبيق المرحلة الثانية في علاقتها بالجزائر، والتي قامت وما تزال على محاولة الإحتواء تارة، والبراغماتية والمصلحة التي تخدم بلادها غالبا.

Abstract

The De Gaullism still held great impact upon the French political establishment since the 1940 ‘s of the last centry until now,particularly French’s political relationships with Algeria and the Algerians.This visions towards Algeria today, we could divided it into two step,and this before and after the Algerian independance.The first step De Gaulle and his political party were looking to keep Algeria undern his authority and power.And in order to keep ALgeria for France, his used all means, and methods,i.e. political , economical and military one.The second step come after the Algeria’s independance in 1962 .Witout a doubt the De Gaullism still working for its proper benefic and interest ,in all levels : politically, economically and even

تتوخى هذه الدراسة التاريخية –السياسية، محاولة إماطة اللثام عن القواعد والمعايير والأسس التي وضعها التيار الديغولي منذ ظهوره كاتجاه سياسي في فرنسا في مطلع الأربعينيات من القرن العشرين، إلى بداية القرن الواحد والعشرين، فيما يتعلق بعلاقة فرنسا بالجزائر، أرضا وشعبا، والكشف إن كانت تلك الضوابط ثابتة أم متغيرة؟ وما هو الثابت فيها والمتغير؟ وما المتحكم في الثابت والمتغير؟ .

الإجابة عن هذه الأسئلة تقودنا إلى التذكير بأن السياسة الديغولية تجاه الجزائر قبل وبعد استرجاع السيادة الوطنية سنة 1962، ومنذ الوهلة الأولى يظهر أنها بدت متأثرة بمخلفات الحقبة الإستعمارية، ومحاولة ربط الجزائر كليا بفرنسا، أي وفي جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية...، وذلك تحت مسميات متعددة وشعارات مختلفة.

إن المعطيات التاريخية المتوفرة اليوم أمام الباحثين في التاريخ والسياسة، ومن شهادات للفاعلين ومقاربات يمكن استنتاجها، تُظهر بداية أن الفلسفة والسياسة الديغولية[1] تجاه الجزائر قد تأسست وفق رؤية واضحة لا يكتنفها الغموض– بالنسبة لها والقابلة للتأويل للطرف الآخر– حول الجزائر، في المعالم الكبرى، ماضيا وحاضرا ومستقبلا، مع إمكانية اللعب على التغيير أو التبديل والتعديل في الجزئيات، فمصلحة فرنسا هي المقدمة في هذه الرؤية. وتحضى الجزائر في الإستراتيجية الفرنسية عموما والديغولية خصوصا بمكانة خاصة، وقد اكتسبت هذه المكانة من موقعها المتميز وما تكتنزه أرضها وسماؤها من خيرات ظاهرة وباطنه، ولم يكن ديغول وتياره يراود خلدهم لحظة واحدة أن تتخلى بلدهم فرنسا عن الجزائر مهما كانت الدواعي والظروف، فهذه الأخيرة لا يمكن الاستغناء عنها أو التسليم فيها لأنها باختصار كما عبر عن ذلك ديغول نفسه، "ملكية خاصة بالفرنسيين دون سواهم" .[2]

فالجزائر بحسب الفرنسيين وعلى رأسهم السيد شارل ديغول ومذهبه، تحتل أهمية كبرى، ومما زاد في قناعاتهم وتمسكهم بها، أن عاصمتها (الجزائر العاصمة) كانت عاصمة بلادهم العملية والفعلية أثناء فترة الحرب الأمبريالية الثانية(1939-1945)[3]، وهو ما يقر به مثلا لوسيان أداس (L.Ades)، عندما ذكر في كتابه "المغامرة الجزائرية"بأن الجزائر العاصمة كانت العاصمة الحقيقية لكل إفريقيا الشمالية وأنها المدينة الثالثة في فرنسا بعد باريس ومرسيليا،[4] ويذهب المؤلف إلى أبعد من ذلك عندما يؤكد بكل جرأة ووضوح أن الجزائر كانت هي فرنسا[5]

إن تعلق الفرنسيين بالجزائر لا نقاش فيه، إذ يؤكد ديغول بأن الجزائر شيء آخر بالنسبة لفرنسا، إلى درجة أنها تختلف عن بقية البلدان التي تقع تحت الإحتلال الفرنسي، مبينا أنها تختلف عن بقية البلدان التي تقع تحت الإحتلال الفرنسي، مبينا أنها تكتسي من الأهمية بحيث لا يمكن لأي فرنسي حر وأصيل أن يخالجه التفكير في التنازل عنها أو تركها تقرر مصيرها، ولقد أقر في مذكراته جزء التجديد، بهذه الحقيقة مسجلا بالحرف الواحد أن " الجزائر تحتل في حياتنا اليومية أهمية لا مجال للموازاة بينها وبين بقية البلدان التابعة لنا". [6]

إن ديغول مدرك أيما إدراك لأهمية الجزائر ودور الجزائريين الذين أجبرتهم القوانين الفرنسية على خدمة فرنسا والفرنسيين عندما تحل بهؤلاء الكوارث والحروب، ومن ثمة فإن الجزائر مثلها مثل تونس والمغرب، كانت خزانًا من المقاتلين، تستنجد به فرنسا ساعة تشاء، لقد كان في الإمكان "أخذ جنود قدر ما يُراد من السكان الأصليين في الجزائر والمغرب وتونس..." (7)

ولا يتوقف الأمر عند كون الجزائريين خزانًا بشريا تستغيث بهم فرنسا في كل حروبها، بل الأكثر من ذلك والأهم أن الجزائر عززت بشكل كبير الموقف الفرنسي في إفريقيا والبحر المتوسط، ومنها كانت نقطة الانطلاق لتسلل الفرنسيين وسيطرتهم على تونس والمغرب والصحراء، وبالمختصر الذي ذكرته شامين، "إنها الجزائر التي خرجت منها المقاومة والمؤسسات الفرنسية خلال أشهر". (8)

كما أن الجزائر كانت مطلع الأربعينيات من القرن العشرين عاصمة الحلفاء، ومنها جمع الفرنسيون وحلفاؤهم الإمكانيات المادية والمعنوية، التي كانت سببا في انتصار الحلفاء على خصومهم من دول المحور فضلا عن جملة من الدواعي الأخرى التي يرى ديغول، أنها كانت تحمل الشعب الفرنسي بأن يَعُد امتلاك الجزائر أمرا مفيدا ومستحقا، (9) وكيف لا يتعلق ديغول بالجزائر، وهو الذي يقدر حق القدر ما قام به أسلافه من أجل احتلالها والسيطرة على خيراتها مؤكدا أن كل الفرنسيين فرحون فخورون بعدما آل أمر الجزائر إليهم " فقد غمرنا الفرح لأننا أصبحنا سادة أرض كلفتنا تضحيات كثيرة...." (10)

لقد ألحقت القوانين الفرنسية المختلفة أرض الجزائر بفرنسا، فاصلة بشكل لا يقبل النقاش في هذا الموضوع، وعليه أكد كل القادة الفرنسيين حق بلادهم التاريخي والمطلق في الجزائر، وها هو القائد الفرنسي الجنرال كاترو الذي تولى الحكومة العامة في الجزائر بأمر من ديغول سنة 1943، والمعروف بنزعته الديغولية يؤكد بملء فيه أن" الجزائر ليست مستوطنة وحسب، إنها أرض فرنسية بكل ما تحمل الكلمة من معنى السيادة، إنها جزء من فرنسا في البحر المتوسط، إنها جزء لا يتجزأ من فرنسا". (11)

هذه الرؤية الديغولية للجزائر، كانت واضحة لدى قطاع واسع من الفرنسيين، المتأكدين من أن ديغول لن يتنازل عن الجزائر، تحت أي ظرف كان وأنه بغموض مواقفه– خلال فترة حكم سنوات الأربعينات –أوصد الباب في وجه كل الأفكار الداعية للاستقلال أو حتى الحكم الذاتي ورفض كل إمكانية للانفصال عن كتلة الإمبراطورية. (12)

هذه القناعات الديغولية ونظرتها الإستراتيجية للجزائر، لم تتغير بعد انسحاب ديغول من السلطة سنة 1946، حتى أن الشعار(13) الذي رفعه في انتخابات 1948 كان تأكيدا على مواقفه كما هو تأكيد على وقوعه تحت تأثير وسطوة المستوطنين، الذين لا يرون في عمالات الجزائر الثلاث سوى جزءًا أساسيا من فرنسا. (14) وأن كل ما تغير فيها هو التكتيك، وقد أقر ديغول في مذكراته، بأنه حان الوقت لاستبدال السيادة بالشراكة في البلدان التي تحتلها فرنسا(15) ومن هذا

المنطلق يعتقد بأن من جاؤوا بعده إلى السلطة منذ سنة 1946 لم يعالجوا القضية بالطريقة المثلى، وهو ما انجر سلبا على نظام الحكم في فرنسا، في الحين كان عليهم انجاز خطوات أخرى، ولو فعلوا ذلك لاتجهت المنطقة بشكل سلمي نحو تسلم السكان الأصليين دفة شؤون البلاد ونشوء دولة جزائرية، تتحد تدريجيا مع الجمهورية الفرنسية. [16]

لأن استبدال السيادة بالشراكة، هو الحل الأفضل لفرنسا فدمج المسلمين أضحى غير ممكن، وحتى يحافظ الفرنسيون على مصالحهم في هذا البلد، فإن عليهم إدراك الواقع والتعامل معه بإيجابية حتى لا تفقد فرنسا مكانتها في هذا البلد، لأن الشعب الجزائري كما يعتقد ديغول، متعلق بالأمة الفرنسية ويتمنى أن يبقى شريكا لها بعد تحرره. [17]

إلا أن ديغول لم يحتفظ بهذا المفهوم عندما عاد إلى السلطة سنة 1958 [18] خاصة في المرحلة الأولى، ناكرا على الجزائر والجزائريين أي حق لهم في تقرير مصيرهم، وقد كانت له العديد من المساعي للحفاظ على الجزائر فرنسية، ومن ذلك عمل إضعاف الجزائريين وتفريق صفوفهم من خلال اعتماده على إثارة ما يعتقده بالفروق العرقية بين الجزائريين، بهدف تفتيت البنية الإجتماعية للشعب الجزائري كما يذهب إلى ذلك السيد بن يوسف بن خدة، الذي يضيف أن ديغول كان يأمل في نجاح مشروع تقسيم الجزائر إلى كيانات عرقية تتمتع بالحكم الذاتي، تحت الوصاية الفرنسية، يحكمها قانون دستوري ائتلافي بمقتضى قانون الإطار الذي أعده الرئيس الفرنسي بورجيس مونري سنة 1957، من أجل تجزئة الجزائر[19].

ولم يتراجع عن هذه الأفكار إلا بعد الضغط الكبير الذي مارسته الثورة الجزائرية على فرنسا الديغولية، ليعترف متأخرا بحق الجزائر في تقرير مصيرها ناكرا هذا الضغط، ومؤكدا على أن فرنسا الخالدة هي التي ستتولى منحه للجزائريين بما تملكه من قوة وباسم مبادئها ووفقا لمصالحها. [20]

هكذا أقر ديغول مرغما بأن الوضع الفرنسي في الجزائر يتطلب حلا عاجلا للقضية الجزائرية، ومهما كان الأمر، لأن ذلك يترتب عليه إنقاذ فرنسا من المهام والخسائر التي يتزايد عبؤها باستمرار، في حين أن الفوائد التي كانت تجنيها سابقا أضحت مجرد مظاهر فارغة. [21]

ولعل هذه المعطيات التي جاء ديغول على ذكرها من الخسائر الفرنسية، إضافة إلى فشله في فكرة إضعاف الثورة ومن ثمة الشعب الجزائري، بغية جعله تابعا كليا لفرنسا ومصالحها هي التي دفعته إلى تغيير سياسته لتحل محلها فلسفة أخرى، وهي ربط الإقتصاد الجزائري بالإقتصاد الفرنسي، إضافة إلى إبقاء الإدارة الجزائرية و التعليم تحت السيطرة الفرنسية والموالين لها.

وحتى يعطي الجنرال ديغول لأفكاره هذه اللبوس السياسي، صرح بنبرة واثقة وهادئة وتعي ما تريد، في الخامس سبتمبر 1960، بأن " الجزائر الجزائرية ستكون متعاونة مع فرنسا..."[22]، وفي نفس التصريح وتكملة لفكرته وتشكيكا في قدرة الجزائريين في إعادة بناء دولتهم بعيدا عن التأثير الفرنسي، تساءل ديغول أسئلة تحمل الكثير من الدلالات والإيحاءات، ومما جاء فيها ".. وفي حالة الإنفصال- يقصد انفصال الجزائريين عن فرنسا- إلى أين يذهب العمال الجزائريين؟ إلى القاهرة؟

إلى تونس؟ إلى الرباط؟ إلى بكين؟ إلى موسكو؟ " ثم يتساءل كذلك " إذا كان من الضروري للجزائر أن تتحول إلى بلد عصري ومزدهر فأية دولة تستطيع مد يد المساعدة لها وتحقيق هذا الهدف؟.. ليجيب بلغة المتيقن " بأن هناك دولة واحدة تقوم بهذه المهمة .. وهي فرنسا..".[23]

ولأن الإقتصاد الفرنسي منذ مطلع القرن العشرين قد اعتمد على اليد العاملة الجزائرية، خاصة بعد الحربين الكونيتين الكبريين، فقد أدرك القادة الديغوليون منذ العام 1960 بشكل أكبر، أهمية اليد العاملة الجزائرية في ربط علاقات خاصة بالجزائر، فهذه اليد العاملة تعتبر في نظر الجزائر العمود الفقري لأي تعاون مثمر بين الجزائر المستقلة والدولة الفرنسية.[24]

وبالرغم من التعلق الكبير الذي أبدته الديغولية نحو الجزائر، ورغم كل ما قامت به من أجل الحفاظ على الجزائر فرنسية، ورغم هذه النظرة الإستراتيجية والبرغمايتة في كيفية العلاقات التي سعى ديغول لإقامتها مع الجزائر، إلا أن المعارضين والمنتقدين لديغول وتياره وسياسته، يحّملونه المسؤولية الكاملة عن ضياع الجزائر من فرنسا سنة1962 ، ولم يقتنعوا بكل الشعارات التي رفعها ونادى بها ديغول فيما يتعلق بهذا الموضوع، لأن النتيجة كانت أن شهد العالم أجمع راية الحكومة المؤقتة الجزائرية، ترفرف على أرض الجزائر، بمقتضى اتفاقيات إيفيان سنة 1962.[25]

وما تجدر الإشارة إليه أن الجزائر ومنذ سنة 1943 وحتى سنة 1962 عاشت معظم فتراتها تحت حكم الديغوليين، من الجنرال كاترو وخليفته إيف شاتينو(Yves Chataigneau)، اللذين عينهما ديغول نفسه، عندما كان قائدا لفرنسا سنوات الأربعينات من القرن العشرين، وصولا إلى جاك سوستيل الديغولي الذي كان آخر حاكم عام للجزائر ما بين سنتي 1955-1956 [26]، وانتهاء بعودة ديغول إلى السلطة وتسييره لملف الجزائر ما بين 1958 و1962.[27]

قد تكون المصادفات لعبت دورها، عندماعُرض منصب الحكومة العامة في الجزائر مطلع سنة 1955 على جاك سوستيل المنتمي للتيار الديغولي، خاصة في هذه الأثناء التي كان فيها ديغول وتياره في شبه عزلة سياسية، وقد يكون الأمر محسوبا بدقة لاعتقاد رئيس الحكومة الفرنسية حينها منداس فرانس(Mendes France) وأن خير من يواجه الأوضاع الناتجة عن اندلاع الثورة الجزائرية، إنما هم ديغول وأتباعه، وبعد أن تم العرض بشكل رسمي على جاك سوستيل، اتجه إلى قائده السابق، الجنرال ديغول طالبا منه النصيحة والمشورة، فما كان من ديغول إلا أن شجع سوستيل على قبول المنصب.[28]

والأمر لم يتوقف عند هذا الحد، إذ بعدما استقر سوستيل في الجزائر وبعد أن مارس مهامه من مطلع سنة 1955 إلى مطلع سنة 1956، لجأت السلطة الفرنسية الجديدة إلى إبعاده الإستنجاد بديغولي آخر هو الجنرال جورج كاترو غير أن هذا العجوز البالغ من العمر حينها تسعة وسبعون سنة، لم يتمكن من ممارسة مهامه في الجزائر على وجه الإطلاق، حيث رفضه المستوطنون.[29]

وتجدر الإشارة في هذا المضمار، أن ديغول دخل في صراع مرير مع الحلفاء وعلى وجه التحديد مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1942 إلى غاية خروجه من السلطة، متهما هذه الأخيرة بمحاولة إبعاده من قيادة المقاومة الفرنسية، لأنه الوحيد الذي يستطيع أن يوقف طموحها في الجزائر، الذي أبدته منذ وقت مبكر للحرب، ولهذا السبب أقامت علاقات مع حكومة فيشي، كاشفا على استعداده لفعل كل شيء، حتى يبعد الطموح الأمريكي عن الجزائر واعتبار هذه الأخيرة شأن فرنسي خالص. [30]

وبعد توقيع اتفاقيات إيفيان بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا في الـ 18 مارس 1962 ودخوله حيز التنفيذ في اليوم الموالي، والإستفتاء الذي كان في الفاتح جويلية من السنة نفسها، والذي تلاه إعلان استرجاع السيادة الوطنية في اليوم الخامس من ذات الشهر، كان لزاما على الجنرال ديغول أن يعمل على تدشين مرحلة جديدة من العلاقات بين الجزائر وفرنسا مستفيدا من ماضي بلاده الاستعماري، ساعيا إلى رسم فلسفة جديدة لهذا الإستعمار، أساسها الإستغلال والبرغماتية في العلاقات الثنائية والشراكة بمفهوم التبعية، ومن هذه النظرة يمكننا اعتبار الديغولية عرابة الإستعمار الجديد، الذي لا يقوم على غزو الجيوش واحتلالها لهذه المنطقة أو تلك، أو مصادرة حرية هذا الشعب أو ذلك.

لقد وضعت الديغولية لنفسها فلسفة خاصة في العلاقات الدولية، وخطة عمل تطبق بها تلك الفلسفة، مبنية على قاعدة " **فوائد ومكاسب أكبر لفرنسا، بمقابل خسائر وتكاليف أقل لها**"، ولتحقيق هذه الرؤية في علاقتها المستجدة مع الجزائر، ركزت الديغولية على مجموعة من المعايير والأسس، أهمها:

1)–إبقاء الإدارة والإقتصاد والتعليم والقضاء في الجزائر، تحت سيطرة المستوطنين، الذين كفلت لهم اتفاقية إيفيان حرية البقاء في الجزائر، ولأن هؤلاء لم يستطيعوا المكوث فيها، فقد آل مآل تلك المواقع إلى إطارات وموظفون جزائريون، ما في ذلك شك مثلما يذهب إليه السياسي والمؤرخ الجزائري محمد العربي الزبيري، الذي يضيف، أن هؤلاء مُعدون لمناهضة الثورة وليس لخدمتها. [31]

2)– محاولة الإستئثار بملف المحروقات الجزائري وجعله في خدمة الإقتصاد الفرنسي، وهو الأمر الذي دعا فرنسا إلى توقيع اتفاقية تم الإقرار بمقتضاها بحق الجزائر في امتلاك كامل ثرواتها البترولية في الصحراء، على أن يكون لفرنسا الحق في الإحتفاظ بامتياز المشاركة والإستيراد في المحروقات. [32]

والحقيقة أن المحروقات شكلت العمود الفقري للإقتصاد الفرنسي الذي اجتهد ديغول نفسه وبكل ثقله لإعادة بنائه بعد الدمار الذي لحق به في الحربيين الإمبرياليتين الأولى و الثانية، حتى يكون اقتصادا تنافسيا ورياديا، وبحسب المذهب الديغولي فإن فرنسا يجب أن تكون حيث يكون البترول، وأن أهمية هذه المنطقة أو تلك تكسبها من وجود أو عدم وجود النفط والغاز، وحول هذه النظرية قال ديغول في مذكراته: " ..إن الأهمية الإستراتيجية والسياسية لمناطق النيل ودجلة والفرات والبحر الأحمر والخليج، هي الآن بسبب البترول.."،[33] ولذات السبب والدافع، تكتسي الجزائر أهميتها بالنسبة لفرنسا.

3)- تشكيل قوة أمنية محلية من وحدات الحركة والقومية، التي بلغ تعدادها أربعين ألف رجل، يقودها ضباط جزائريون يُنتقون من داخل الجيش الإستعماري، مهمتهم اختراق جيش التحرير الوطني، والعمل على التأثير على خيارات هذا الجيش، سليل جيش التحرير الوطني.(34)

ويبدو أن السلطات الجديدة في الجزائر، قد حاولت الخروج من تأثيرات هذه الإجراءات الفرنسية، وذلك من خلال عقد جملة من الإتفاقيات التي شملت العديد من المجالات، والتي كانت من آثار زيارة الدولة التي قام بها الرئيس الجزائري، السيد أحمد بن بلة، إلى فرنسا مابين الـ 13 و الـ 15 مارس 1964، حيث أُستقبل من طرف الجنرال ديغول، رئيس الجمهورية الفرنسية، والهدف من توقيع تلك الإتفاقيات إجمالا، هو إزالة العوائق القائمة أمام إقامة علاقات ودية ومتكاملة بين البلدين، ومما أفضت إليه تلك الإتفاقيات في المجال الأمني والعسكري، هو إلزام فرنسا بالإسراع في إخراج وترحيل قواتها المتواجدة في الجزائر، باستثناء القوات المرابطة بقاعدة المرسى الكبير بوهران، والقوات المتواجدة ببعض المراكز في الصحراء.(35)

4)- العمل على ازدواجية اللغة في التعليم والإدارة والقضاء، قصد فصل الجزائر عن أصالتها وشخصيتها الضاربة في أعماق التاريخ، وإبقائها في دائرة الفرانكفونية، التي هي مذهب سياسي يرمي إلى نشر الفكر الإستعماري في البلدان التي لها استعداد طبيعي لقبول التبعية بجميع أنواعها.(36)

5)-محاولة إبقاء ملف الهجرة والمهاجرين الجزائريين إلى فرنسا في يد هذه الأخيرة، تستعمله متى تشاء وكيفما تشاء، لأن هذا الملف الحساس و الخطير له تبعات وانعكاسات على الجزائر بصفة خاصة في الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والثقافية وحتى السياسية، والسلطات الفرنسية بقيادة ديغول تعرف جيدا أن الطرف الذي يمسك بجميع خيوط هذا الملف يكون هو صاحب التأثير وبالتالي يمارس الضغط و يصوغ القرارات، لإشارة أن فرنسا وناهيك عن محاولة تحكمها في هذا الملف، فقد سخرت المهاجرين الجزائريين كخدم للنهوض بالإقتصاد الفرنسي، وعملت جهدها للتأثير عليهم ثقافيا وفكريا، إما بهدف فصلهم عن مجتمعهم الأصلي، أو لاستعمالهم، وبالتحديد استعمال من تشبع منهم بالروح والثقافة الفرنسيتين، لاختراق المجتمع الجزائري، وجعله يتقبل تلك الروح والثقافة، ومن ثمة التنازل عن قيَمه الحضارية ومكوناته شخصيته المتميزة.

ونظرا للأهمية التي يحتلها ملف الهجرة والمهاجرين الجزائريين لدى القيادات الفرنسية، فقد وقعت حكومة الجنرال ديغول خلال عشرية الستينات من القرن الماضي، العديد من الإتفاقيات مع الجزائر، والمتعلقة بهذا الموضوع في محاولة لضبطه بما يخدم الطرفين، لعل أبرزها إتفاقية الـ 10 أفريل 1964، والمعدلة يوم الـ 28 ديسمبر 1968. والتي سُمح من خلالها برفع عدد المهاجرين الجزائريين الراغبين في التوجه إلى فرنسا سنويا(37).

ومما سبق، يظهر أن الجنديغول قد حاول في البداية أن يقيم مع الجزائر المُسترجعة لسيادتها حديثا، علاقات قائمة على مفهومي الشراكة والتعاون، وفقا لوجهة نظره، لأن الوقائع جاءت منافية للمفهوم المتداول عند الجميع، خاصة وأنه حاول استغلال الوضيعة التي كانت تمر بها الجزائر الخارجة لتوها من قبضة الإحتلال الفرنسي، الذي لم يترك اقتصادا

قائما ولا مؤسسات وإدارات جزائرية بحتة، لها تجربتها ورصيدها من التسيير والقيادة، وعليه فلا معنى والحال هذه، أن تكون الشراكة بين دولتين لا مجال للمقارنة بينهما وفي جميع المجالات، فذلك يعني أن الشراكة والتعاون بمنظور ديغول هما أولا وأخيرا متخذتان كيافطة لا غير، والهدف هو إبقاء الجزائر تحت التبعية التامة لفرنسا، ولتكريس تلك التبعية، استغل واستعمل سادة الإليزي، كل تلك المعايير التي ذكرناها وبخاصة ملفي المحروقات والهجرة لتحديد علاقات بلادهم مع الجزائر[38].

هذه الرؤية في كيفية ربط علاقات فرنسا مع الجزائر، أورثها ديغول لمن جاء من بعده من حكام فرنسا، خاصة إذا علمنا أن الحاكمين التاليين له، وهما جورج بومبيدو (1969/1974)، وفاليري جيسكار ديستان (1974/1981)، هما من أقطاب المدرسة السياسية الديغولية، فكان من الطبيعي أن يحافظا على الإرث الديغولي، خاصة فيما يتعلق بملف العلاقات مع الجزائر، والعمل على مواصلة خدمة المصالح الفرنسية من خلال هذه العلاقات، وإثبات الحضور الدائم والمميز لفرنسا فيها على القاعدة التي أكد عليها الرئيس بومبيدو، والقائلة بـ "... نحن أصحاب حضور تقليدي في البحر التوسط، في جزئيه الشرقي والغربي..." [39].

ولأن الجزائر التي تولى فيها الحكم فيها منذ من سنة 1965 السيد هواري بومدين، وإلى غاية سنة 1978، قامت بمجموعة من الإجراءات الإقتصادية على وجه الخصوص والمتعلقة رأسا بتأميم المحروقات والبنوك والتجارة الخارجية، بداية من العام 1966، وصولا إلى قرار تأميم وتأمين المحروقات يوم الـ 24 فيفري 1971، فقد أثارت هذه الإجراءات حفيظة خليفتي ديغول، مما جعلهما يعملان بشكل واضح على ملف الهجرة بغية الضغط على السلطات الجزائرية، لكي تتنازل هذه الأخيرة عن مشاكستها وتحديها لفرنسا، ومحاولة الإضرار بمصالحها السياسية والإقتصادية والثقافية، لذلك اتسمت سياسة هؤلاء القادة الديغوليين بالصلابة وعدم التساهل مع العمال الجزائريين المغتربين، والعمل على مراجعة ملف الهجرة بشكل مستمر[40].

ولأن سياسة التشدد المنتهجة من طرف الساسة الفرنسيين – مرحلة ما بعد ديغول- لم تؤت الثمار المرجوة منها، فقد حاول الرئيس ديستان، الذي يعتبر صورة طبق الأصل للجنرال ديغول، أكثر من سلفه بومبيدو، إعادة العمل بالفلسفة الديغولية بحذافيرها، خاصة فيما تعلق بعلاقات بلاده مع الجزائر ورسم سياسة تعتمد على البراغماتية والغموض وانتظار الفرص المواتية لاتخاذ القرارات الواقعية، التي تخدم فرنسا و أصدقائها[41].

وانطلاقا من هذه الواقعية والبراغماتية، وفي محاولة منه للإبقاء على مصالح فرنسا في الجزائر، فقد قام الرئيس جيسكار ديستان بزيارة رسمية للجزائر استمرت ثلاثة أيام، بداية من العاشر مارس 1975، حاول خلالها التأكيد والإصرار على تحسين وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، وعلى تعهد فرنسا بدعم المهاجرين الجزائريين[42].

لم يستمر ديستان في حكم فرنسا لعهدة ثانية، لأن انتخابات سنة 1981، قطعت الطريق أمام التيار الديغولي، وأمام التيار الإشتراكي الذي كان يقوده السياسي المخضرم فرنسوا ميتران، الذي حكم بلاده لعهدتين متتاليتين، ولم يبرح سدة

الرئاسة إلا في منتصف سنة 1995، وبالرغم من أن ميتران يعتبر من أشرس الخصوم لديغول وتياره والمنافس العنيد لشخص الجنرال ديغول، طيلة عهود من الزمن، ورغم اختلاف مشروعه عن مشروع الديغوليين، في المبادئ العامة والمحاور الكبرى، إلا أنه وفيما تعلق بالجزائر حافظ على المعالم التي رسمها الجنرال ديغول، وهي أن لفرنسا مصالح كبرى فيها وحيث ما كانت مصالحها يجب أن تكون حاضرة بقوة وفعالية.

وما يجب التذكير به في هذا المقام، أن ميتران مثله مثل الجنرال ديغول، كان من كبار المسؤولين الفرنسيين خلال مرحلة الثورة، وقد كان على رأس وزارة الداخلية ثم العدل، وكان من المدافعين عن إبقاء الجزائر تحت الوصاية الفرنسية، مهما كلف الثمن، ولعل هذه الخلفية التاريخية، هي التي وحدت الرؤية والموقف من الجزائر بين ديغول ومتران، فهذا الأخير ولمدة أربعة عشرة سنة من حكمه لفرنسا، سعى لأن يجعل من مسار ومصير الجزائر وعلى جميع الأصعدة، مرتبطا ارتباطا مباشرا وكليا بفرنسا، وإن لم يتحقق له هذا الهدف كاملا، فعلى الأقل يتحقق له الهدف الثاني والذي لا يقل خطورة عن الأول، ألا وهو جعل الجزائر ومصالحها في موالاة فرنسا وخدمتها، وأن تكون بلاده هي صاحبة الحظوة والإمتيازات فيها (43).

ومباشرة بعد انتهاء الولاية الثانية لميتران عادت الديغولية لتكون مرة أخرى في أعلى هرم السلطة، ممثلة في السيد جاك شيراك، الذي حكم فرنسا هو الآخر لعهدتين اثنتين، الأولى من سبع سنوات(2002/1995) والثانية من خمس سنوات (2007/2002) بعدما قُلصت العهد الرئاسية إلى خمس سنوات، ليخلفه ديغولي آخر مثير للجدل، ألا وهو نيكولا ساركوزي، ولعهدة واحدة (2012/2007)، ومنذ بداية عهدته الأولى حدد شيراك معالم سياسته الخارجية، وهي المعالم التي تنم عن تكوينه الفكري والسياسي، الذي نهله من التيار الديغولي، ففي الخطاب الذي ألقاه من على منبر جامعة القاهرة، يوم الثامن أفريل 1996، تطرق شيراك لسياسة بلاده في البلاد العربية، مؤكدا على أنه "...ينبغي أن تكون سياسة فرنسا العربية بُعدا أساسيا في سياستها الخارجية، وإنني أتمنى أن أعطيها دفعا جديدا، بحيث تكون مخلصة للتوجهات التي أراد مؤسسها ديغول تحديدها لها..." (44).

وما يمكن أن نستشفه من هذه المقولة، أن جاك شيراك وعلى غرار الجنرال ديغول، سعى لأن يرسم لبلاده موقعا خاصا ومميزا في البلاد العربية، وتحديدا الواقعة على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، ومن بينها الجزائر، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية، رمت بثقلها في المنطقة في محاولة منها في أن تكون لها اليد الطولى فيها، وهو ما لم يرض به ديغول من قبل، كما لم يرض به شيراك في هذه المرحلة، وحتى يظهر الأخير اهتمام بلاده بالوطن العربي وعلى رأسه الجزائر، فقد كان كثير الزيارات للعديد من الدول العربية، كان نصيب الجزائر منها ثلاث زيارات، كلها كانت في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، كما استقبل هذا الأخير في زيارة دولة رسمية لفرنسا صيف سنة 2000، وفي هذه الزيارة طلب الرئيس الجزائري من السلطات الفرنسية وعلى رأسها الرئيس شيراك، الخروج من سياسة الغموض تجاه الجزائر، وإعادة بناء علاقات ممتازة بين البلدين(45).

ويظهر من خلال المعطيات والوقائع، أن جاك شيراك قد حاول أثناء فترتي حكمه، أن يعيد النظر في علاقاته مع الجزائر التي عرفت الكثير من التوتر سواء في آخر عهد ميتران، أو في أغلب عهدته هو الأولى، ومن الملفات الهامة والمستعجلة التي عمل عليها، هو ملف الهجرة والمهاجرين الجزائريين في فرنسا، وكان هدفه هو إدخال تعديلات يراها ضرورية للإتفاقية الموقعة بين البلدين في هذا المجال سنة 1968، والتي مكنت الجزائريين من مجموعة من التسهيلات الإقتصادية والإجتماعية، وبالفعل كان لشيراك ما أراد بحيث عُدلت تلك الإتفاقية سنة 2001، وكان من النتائج المباشرة لهذه الإتفاقية المعدلة، أن زادت السلطات الفرنسية من التشدد في منح تأشيرة السفر للجزائريين من وإلى فرنسا لمجرد السياحة[46].

أما الملف الثاني الذي تصدى له شيراك، كما تصدى له من قبل الجنرال ديغول، هو الوقوف في وجه ما يعتبرانه أطماعا غير مشروعة للولايات المتحدة في الجزائر، وحتى يقطع شيراك الطريق عن الولايات المتحدة [47] ويوصد الباب في وجهها، عمل على التواصل المستمر مع الجزائر، وتوقيع العديد من الإتفاقيات وفي جميع المجالات، خاصة وأنه أدرك أن المنافسة الأمريكية غير محصورة في مجال النفط [48]، بل تعدته إلى مجال التسليح، لأن الجزائر ومنذ عهد الرئيس الشاذلي بن جديد، سعت إلى تنويع مصادر تسليحها، وهو الأمر الذي تلقفته واشنطن بسرعة، وحظيت بنصيب وافر من عقود الإتفاقيات العسكرية مع الجزائر[49] .

لقد استشعر شيراك خطورة المنافسة الأمريكية لبلاده في الجزائر وعليها، لذلك عمل جاهدا للوقوف أمام ما يعتقده أطماعا أمريكية متجددة، واستطاع بحنكته ومساعيه الحثيثة أن يحد ويقلل من هذه المنافسة ويعيد لفرنسا حظوتها، وهو دفعه سنة 2003، عندما زار الجزائر إلى أن يصرح أمام البرلمانيين الجزائريين بالقول: " ..أن فرنسا غدت اليوم الشريك الأول للجزائر، خاصة في مجالي الإستيراد والتصدير، وقد ارتقت المبادلات إلى ضعف ما كانت عليه سنة 1999"[50].

وفي ذات الخطاب وفي محاولة منه لدغدغة عواطف الجزائريين الناقمين على العموم مما خلفه الإحتلال الفرنسي لبلادهم من مآسي و آلام عميقة، أبدى شيراك بعض التأسف و الحسرة على الماضي الإستعماري لفرنسا في الجزائر، مؤكدا على ضرورة وأهمية تجاوز ذلك الماضي بكل إرثه[51].

غير أن مساعي شيراك لاستئثار بلاده بعلاقات خاصة ومميزة مع الجزائر بغية تكريس الهيمنة والسيطرة الفرنسية فيها وعليها، من خلال ربط هذه الأخيرة بالمصالح الفرنسية، اصطدمت بجملة من العراقيل والمطبات، كادت تعيد ما بناه شيراك إلى مربع التوتر و التشنج في العلاقات بين البلدين ويضعها مرة أخرى على المحك، منها ما كان يثيره وزير داخليته نيكولا ساركوزي، حول ملف الهجرة والمهاجرين وضرورة التشدد في هذا الجانب، وما ينتج عن ذلك من حساسية بين الجزائر وفرنسا، والأهم والأخطر هو إصدار البرلمان الفرنسي في الـ 23 فيفري 2005 (أي قبل سنتين من انتهاء العهدة الثانية لشيراك)، القانون الممجد للإستعمار الفرنسي، والذي خص الجزائر تحديدا بالذكر، ليفتح هذا القانون جرحا غائرا في مسار العلاقات الفرنسية الجزائرية، وعليه فإن فرنسا ما لم تعتذر عن ماضيها الإستعماري وتعترف بما اقترفته في حق الجزائر والجزائريين، فإن العلاقات بين البلدين، وباعتراف شيراك نفسه، ستبقى تراوح مكانها بين المد والجزر[52].

وقبيل خروجه من السلطة وحتى يحافظ شيراك على ما قام به من إعادة ترميم للعلاقات بين فرنسا والجزائر، وما نتج عن ذلك من مكاسب لفرنسا بالدرجة الأولى، سعى إلى دفع برلمان بلاده إلى إلغاء المادة الرابعة من ذلك القانون، والتي تعتبر المادة المستفزة والمتسببة في إثارة مشاعر الجزائريين، وقد عبر شيراك في مذكراته عن أسفه لما حصل سنة 2005، مؤكدا على أن فرنسا " إذا أرادت فعلا أن تصل بعلاقاتها مع الجزائر إلى حد الشراكة الإستراتيجية، فعليها أن لا تعترف فقط بممارستها بحق الجزائريين، بل ويجب عليها كذلك أن تقدم اعتذارا عن تلك الممارسات وعليها أيضا أن تؤكد احترامها لذاكرة الشعب الجزائري..." (53).

وبعد مغادرة شيراك قصر الإليزي بباريس سنة 2007، خلفه السيد نيكولا ساركوزي، كرئيس للجمهورية الفرنسية، ولمدة خمس سنوات كاملات، والرئيس ساركوزي محسوب في الأصل على التيار الديغولي ولكن بنظرة مغايرة، بحيث أنه لم يلتزم بحرفية هذا الإتجاه ولا بخطوطه العامة، وهو الذي أظهر منذ كان على رأس وزارة الداخلية الفرنسية في عهد الرئيس شيراك مشاكسة وتناقضا مع هذا الأخير، الذي تعتبر سياسته امتدادا لسياسة الجنرال ديغول، فقد ظهر الخلاف بينهما خاصة، وكما سبق إليه الإشارة، في ملف الهجرة والعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهي العلاقة التي جعلها ساركوزي في ولايته علاقة تبعية لا علاقة منافسة وندية، وعمل فيما يتعلق بالجزائر والجزائريين على التشدد أكثر في منح التأشيرة لمجرد السياحة، والتي ظهرت بوادرها في عهد جاك شيراك، وقد يكون ذلك بتأثير من ساركوزي وأنصاره، الذين كانوا يرون أن المهاجرين وخصوصا الجزائريين منهم، أصبحوا يشكلون عبئا ثقيلا على فرنسا، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا...(54)

وعلى عكس المسار الذي شهدته العلاقات الفرنسية الأمريكية في عهد جاك شيراك، فإن الرئيس ساركوزي ارتمى في أحضان الو م أ، مهملا على ما يبدو المصالح الفرنسية البحتة، ومفرطا في موقع فرنسا الذي يحاول التميز والإستقلال عن أمريكا، والذي رسمه الجنرال ديغول، وسارت السياسة الفرنسية على أثره، سواء من الديغوليين أنفسهم أومن غيرهم، وبذلك شكل ساركوزي الإستثناء في هذا المجال.

غير أن هذا الإستثناء، لم يمنع الرئيس ساركوزي من أن يعمل على فكرة محورية، أسس لها ديغول، ألا وهي جعل فرنسا قائدة ورائدة للدول الواقعة على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، ومن أهمها الجزائر، وهي الفكرة التي قالها وشدد عليها ديغول، مبرزا أهميتها بالنسبة لبلاده على أرض الواقع، أو كوصية لساسة فرنسا من بعده أن يعملوا بها ويولوها الأهمية القصوى، فقد جاء في مذكراته: " أن مصير فرنسا مرتبط بصورة مباشرة بحوض البحر الأبيض المتوسط..."(55) ، وهو المسعى الذي اشتغل عليه جل الرؤساء الفرنسيين من بعد ديغول بدءا بالرئيس جورج بومبيدو، كما تمت الإشارة إليه سابقا، ووصولا إلى الرئيس ساركوزي، الذي وضع نصب عينه هذا الملف، ساعيا وداعيا الدول المطلة على البحر المتوسط إلى "**الإتحاد من أجل المتوسط**"، بقيادة فرنسا، غير أن هذا المشروع ولأسباب متعددة، ومنها عدم تشجع الطرف الجزائري له وهو الذي يحمل بين طياته الطموح الفرنسي في السيطرة بنظرة استعمارية جديدة، ولأنه غامض مفخخ، في ذات الوقت،

فقد أُجهض المشروع في المهد، وغادر ساركوزي منصب الرئاسة، بعدما خسر في الدور الثاني الإنتخابات الرئاسية الفرنسية العام 2012 أمام منافسه الإشتراكي فرنسوا هولاند، دون أن يرى هذا المشروع النور[56].

وأخيرا يبدو أن الرئيس الحالي لفرنسا السيد فرنسوا هولاند الإشتراكي الفكر والمذهب، والذي خلف ساركوزي العام 2012، والممتدة فترة حكمه إلى غاية 2017، وعلى غرار سلفه من نفس المذهب فرنسوا ميتران، قد استلهم واستعاد المنهج الديغولي في رسم العلاقات مع الجزائر، المبنية على أن مصالح فرنسا في هذا البلد، هي مصالح إستراتيجية لا يمكن بأي حال من الأحوال التفريط فيها أو التنازل عنها، ومن ثمة فالجزائر لا ولن يمكنها أن تكون خارج الإهتمام الفرنسي الخاص، لذلك رأيناه يحاول فتح صفحة جديدة تجاه الجزائر، لا تخرج عن النظرة الديغولية .

الخاتمة:

لقد اعتمدت الديغولية في تعاملها مع الجزائر، قبل وبعد استرجاع السيادة الوطنية، على سياسة التسويف والغموض والمراوغة والتقلب، بحسب ما تقتضيه الظروف والمراحل، هادفة على الدوام إلى البحث في الكيفية التي تتحقق بها المصالح الإستراتيجية لفرنسا في الجزائر وعن طريقها.

ولأن السياسة الديغولية وقادتها الذين حكموا فرنسا وما يزالون في الحكم أو مؤثرين فيه، اعتمدوا على المعايير التي أتينا على ذكرها في هذه الدراسة، ولم يبنوا علاقات مع الجزائر تقوم بكل صدق وإخلاص، على أساس التعاون الثنائي المثمر للطرفين، والقائم على احترام كل طرف للآخر وتقدير مصالحه وخياراته، والشراكة المتكافئة، فإن العلاقة بين البلدين كانت وستبقى تتراوح بين المد والجزر، تتقارب وتتعمق حينا، وتتباعد وتتوتر حينا آخر، والحال هذه، ستبقي العلاقات بين البلدين غير طبيعية، وما يزيد من احتمال بقائها غير مستقيمة وغير سوية وخاضعة للصعود والهبوط، هو عدم تمكن السياسة الديغولية تحديدا من التخلص من الإرث الإستعماري الفرنسي للجزائر، ومن ثمة النظرة إلى هذه الأخيرة بنظرة التابع الذي لم يخرج ولن يخرج من العباءة الفرنسية، وليس له الحق في ذلك.؟!

التهميش

[*]- نسبة للسيد شارل ديغول(1898-1971م)، الذي وضع بصماته الواضحة والكبرى في تاريخ فرنسا والعالم خلال معظم مراحل القرن العشرين، وهو مفكر وكاتب له العديد من المؤلفات، التي عالجت الكثير من الميادين، الفكرية والسياسية والحربية..، وعسكري، تخرج من مدرسة سان سير العسكرية المعروفة، وتدرج في الرتب العسكرية إلى وصل إلى رتبة جنرال، التي أصبحت لصيقة باسمه، وسياسي تولى مهمة المقاومة الفرنسية للألمان خلال مرحلة الحرب الإمبريالية الثانية (1939-1945)، وكان أول رئيس دولة لبلاده بعد دحر القوات الألمانية منها خريف سنه 1944، إلى أن استقال في جانفي 1946، ولم يعد للسلطة إلا في سنة 1958، بعد انقلاب الـ13 ماي من تلك السنة، الذي قاده ضباط في الجيش الفرنسي في الجزائر، وبقي في سدة الحكم إلي غاية سنة 1969. حيث قدم استقالته بعد مظاهرات الطلبة ضده وفشله في الاستفتاء، ليتفرغ حتى مماته إلى كتابة مذكراته.

(1)- الديغولية مذهب فلسفي وفكري وسياسي، ظهر مع المقاومة الفرنسية التي قادها الجنرال ديغول ضد الاحتلال الألماني لفرنسا ، الذي وقع مباشرة بعد اندلاع الحرب الإمبريالية الثانية، وتحديدا بداية من الـ 18 جوان 1940، وهو يوم استسلام فرنسا لألمانيا، يحمل هذا المذهب رؤية إستراتيجية في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.. الخ، عمل مؤسسه ومن كانوا إلى جابه من المفكرين والسياسيين على المزج بين ما يرونه مفيدا لبلادهم بين الأفكار الشيوعية التي ظهرت حديثا في تلك المرحلة، والأفكار الليبرالية التي تقوم عليها الدولة الفرنسية، هذه المزاوجة والمزج بين الشيوعية والرأسمالية، تعدى صداها الساحة السياسية الفرنسية إلى العديد من الدول والمجتمعات، وقد ظهرت تيارات سياسية يمينية ويسارية تتبنى التوجه الديغولي، وما تزال هذه الرؤية مؤثرة وفاعلة في الحياة العامة الفرنسية، إلى يوم الناس هذا، وحتى في غيرها من الدول، وما يهمنا ها هنا، هو أن الديغولية كان لها- وما يزال- رؤية مميزة وخاصة بالعلاقات الخارجية، ومنها العلاقة مع الجزائر. للمزيد حول الديغولية، يراجع الفصل الخاص **بالحركة الديغولية، نشأتها وفلسفتها**، من أطروحة الدكتوراه التي قدمناها خلال الموسم الجامعي 2009/ 2010 والموسومة بـ **الحركة الديغولية في الجزائر(1940-1945)، من الظهور إلى المواجهة مع الحركة الوطنية. قسم التاريخ جامعة الجزائر 02**، ص ص 20- 63.

(2)- آني راي غولدزيغر. **جذور حرب الجزائر 1940-1945**، ترجمة وردة لبنان، دار القصبة، الجزائر 2005، ص 410 .

(3)- نحن نفضل هذه التسمية عن تسمية الحرب العالمية، لأن هذه الحرب كانت توسعية بين الدول الكبرى في العالم، على حساب الشعوب والدول المستضعفة التي كانت وقود ولهيب تلك الحرب التي لم يكن لها فيها لا ناقة ولا جمل على حد قول القيادات الجزائرية، ومنهم الشيخ عبد الحميد بن باديس والسيد مصالي الحاج.

(4) – Lucien Adés. **L'aventure Algérienne 1940-1944**, **Pétain-général De Gaulle**, Ed. Belfond, Paris, 1997, pp 25-27.

(5) و هو الأمر الذي ينفي ما ذهب إليه مؤلف كتاب "الجنرال ديغول و إفريقيا السوداء"، بأن برازافيل كانت هي عاصمة الفرنسيين، وأن الجزائر حلت بعدها ثانية، عندما تأسست على أراضيها اللجنة الوطنية للتحرير الوطني الفرنسية سنة1943 ". أنظر:

-Bourgi (Robert). **Le général de Gaulle et l'Afrique noir 1940-1969**, Ed. Africaines Paris, 1980, p 113.

(6)- شارل ديغول .**مذكرات الأمل، التجديد 1958-1962**، ترجمة سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت،1971.، ص 49.

(7)- - شارل ديغول .**مذكرات الحرب، الوحدة 1942-1944**، ترجمة عبد اللطيف شرارة، ط2 ، منشورات البحر المتوسط و منشورات عويدات، بيروت- باريس، 1982.، ص 342.

(8)- Chamine. **La conjuration d'Alger**, Ed. Albin Michel, Paris, 1946, p 26.

(9)- ديغول، مذكرات الأمل، المصدر السابق، ص 49 .

(10)- نفسه.

(11) – *Pierre Ordioni.* ***Tout commence à Alger 1940-1944****, Ed. Stock, Paris, 1972.*

, p 654.

(12)- غولد زيغر .المصدر السابق، ص 250 .

(13)- هذا الشعار هو: "الجزائر و وهران و قسنطينة عمالات فرنسية وستبقى كذلك". أنظر :

-La république Algérienne, 03 décembre 1948.

(14) –Ibid.

(15)- ذكر هذا المصطلح في مذكراته، أنظر مثلا- : ديغول، مذكرات الأمل ، المصدر السابق، ص 53.

(16)- نفسه، ص 20.

(17)- ديغول .مذكرات الأمل، المصدر السابق، ص 52-53-54.

(18)-يذكر ديغول انه عندما عاد إلى السلطة و نظرا لحساسية الموقف الفرنسي في الجزائر، و بعدما وزع المهام والمسؤوليات احتفظ لنفسه بقضية الجزائر. راجع: ديغول. مذكرات الأمل،المصدر السابق، ص 36.

(19)- بن يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر 1954**، ترجمة مسعود حاج مسعود، ط/ دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 273.

(20)- ديغول، مذكرات الأمل ، ص 35-54.

(21)- نفسه، ص 80 .

(22) – نفسه، ص، 102.

(23)- عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا**، دراسة تحليلية ، الجزائر، 2008، ص 301.

(24)- نفسه، ص، 300.

(25) –Ronzyé Hervé. **Gaullisme ou Gaulchévisme**, Ed. Godefroy de Bouillon, Paris 1995., p 93-94.

(26) –Alistair Horne. **Histoire de la guerre d'Algérie**. Trad. de l'anglais par Yves du Guerny, 4éme édition, Ed. Dahleb, Alger, 2007, p 583.

(27) –Ibid, p 584-585.

(28)- Ibid, p 109-110.

(29) – Ibid, p 131.

(30)- عن العلاقات الأمريكية الفرنسية خاصة فيما تعلق بالصراع حول الجزائر. أنظر:

أطروحتنا للدكتوراه، المرجع السابق، الفصول: الثاني الثالث والرابع. وأطروحة الدكنوراة لـ معمر العايب، **العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية (1942-1962)**. جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان- 2009/ 2010.

(31) -محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**،(**1942/1992**) ج 03، -

- الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر 2007، صن 180.179.
- - جريدة الشعب. عدد: 30 جويلية 1965.وأنظر:(32)

- Hocine Malti. **Histoire secrete du pétrole Algérienne**. Ed .Découverte. Paris,2010,P,63.

(33) .- ديغول. مذكرات الأمل،المصدر السابق، ص 333.

(34)- الزبيري، المرجع السابق، ص، 182.181.

(35)- جريد الشعب. عدد 16 مارس 1964.

(36) - الزبيري، المرجع السابق، ص، 182..

(37)- بوحوش، ص، 176. إن رفع عدد المهاجرين الجزائريين إل فرنسا وخفضه، كانت فرنسا تخضعه لطبيعة علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الجزائر، وما يقال عن الهجرة يقال عن منح التأشيرة وشروطها...

(38)- salah Mouhoubi. **La politique de la coopération algero-française**, bilan et perspectives, Ed, Sned/ Opu. Paris-Alger, 1986. P, 86.

(39)– Daniel Collard." La Politique Méditerranéenne et Proche orientale de Georges Pompidou". In. **Politique étrangère**. N 03. Paris,1978,P 284.

(40) - بوحوش، ص، 303.301. وقد تطرق ذات المؤلف إلى هذا التشدد والصلابة في العديد من صفحات الكتاب ومنها: 314.313.312.311.310.304.

(41)- نفسه، ص، 300. -

(42)- عن هذه الزيارة ونتائجها أنظر: عبد الغني رميتة ، **التحولات الكبرى في الجزائر1965/1978** -

من خلال مجلة الجيش. مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 02، 2013/2012، ص 67.

- (43)-عن ميتران وسياسته تجاه الجزائر، ينظر: الطيب عبدو، **مواقف فرنسوا ميتران من الجزائر1954/1995**، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ جامعة الجزائر 02، 2014/2013. وكذلك مبارك أولاد النعيمي. **الرئيس جاك شيراك وسياسته تجاه الجزائر 1995/2007**، مذكرة

ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ جامعة الجزائر 02، 2014/2013. ص ص. 40-50. نشير إلى أن ميتران وفي الكثير من الفترات كان يشاركه في الحكم بصفة رئيس الحكومة، التيار الديغولي، ممثلا في السيد جاك شيراك، الذي سيخلف مباشر ميتران في منصب الرئاسة في فرنسا .

(44)-جريدة الأهرام. عدد 09 أفريل 1996. -

(45) -أولاد النعيمي، مرجع سابق، ص 62.61. -

- (46)- علي صبحي، " العلاقات الجزائرية الفرنسية: علاقات متأرجحة مشدودة بخيوط الماضي" **مجلة المعرفة**' العدد 176، المملكة العربية السعودية، 2009، ص ص 12-14. تجدر الإشارة ومن باب التناقض بين المسؤولين الفرنسيين، أن وزير الداخلية الفرنسي، بيار شوفانمان، وبمناسبة زيارته للجزائر في شهر جويلية 1999، صرح بالقول أن " باريس ستقوم برفع الحظر عن نح التأشيرة للجزائريين...". أنظر، أولاد النعيمي، ص 61.

(47)-نشير إلى أن الو.م. أ.، وبعد سقوط الإتحاد السوفياتي1989،أصبحت هي المهيمنة والمسيطرة على السياسة الدولية، وأصبح العالم في تلك المرحلة وإلى غاية 2011،-كما نرى- يكاد يكون أحادي القطبية، وكان شيراك الساعي لفرض مكانة مميزة لبلاده في العالم، من أهم الخصوم المشاكسين لتلك الهيمنة، ولم يساير أمريكا في كل مشاريعها، وبالمقابل عمل على منافستها في الكثير من الميادين الإستراتيجية ومحاولة منعها من الاقتراب من ما يعتبره نفوذا لفرنسا ومن ذلك الجزائر.

(48) - Bertrand Benoit. **Le Syndrome Algérien– L imaginaire de la politique algérienne de la France**. Ed L hammattan. Paris, 1995, P 28.

(49)- خير الدين العايب، " الجزائر، دور محوري في النظام الأمني المتوسطي"، جريدة البيان، مؤسسة دبي للإعلام، الإمارات. ع .م. عدد 21 جوان 2000، ص 15.

(50)- Jacques Chirac. **Le Temps Présidentiel**, **Mémoire 02**.Ed, Nil, Paris, 2011.P 430.

(51) -Ibid.

(52)– عن هذا القانون المثير للجدل، وآثاره ومخلفاته. أنظر : كلود ليوزو، جيل منصورن، **الاستعمار والقانون والتاريخ، مناهضة قانون 23 فيفري 2005**، ترجمة بشير بولفراق، دار القصبة، الجزائر، 2007.

(53)- Chirac Op.cit, p. .433

(54)- تطرقنا في الصفحات السابقة لقضية التشدد الفرنسي في منح التأشيرة للجزائريين، في عهد شيراك.

(55)- ديغول، مذكرات الأمل، ص 354.

(56)- عن بعض ملامح سياسة ساركوزي، أنظر: ميلود بلعالية، **سياسة الجنرال ديغول تجاه بلدان المشرق العربي، مصر، سوريا، العراق، نموذجا(1962/1969)**. أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 02، 2012/2011، ص ص 337-339.